

مختصر المزني

الشهادات في البيوع مختصر من الجامع من اختلاف الحكام والشهادات ومن أحكام القرآن ومن مسائل شتي سمعتها منه لفظا .

قال الشافعي قال $\square$ D : { وأشهدوا إذا تباعتم } فاحتمل أمره جل ثناؤه أمرين : أحدهما : أن يكون مباحا تركه والآخر حتما يعصي من تركه بتركه فلما أمر $\square$ D في آية الدين والدين تباع بالإشهاد وقال فيها : { فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أوّمن أمانته } دل على أن الأولى دلالة على الحظ لما في الإشهاد من منع الظالم بالجحود أو بالنسيان ولما في ذلك من براءات الذمم بعد الموت لا غير وكل أمر ندب $\square$ إليه فهو الخير الذي لا يعتاض منه من تركه وقد حفظ عن رسول $\square$ A أنه بايع أعرابيا فرسا فجده بأمر بعض المنافقين ولم يكن بينهما إشهاد فلو كان حتما ما تركه A